تونس

كلمـــــة تونـــــس
أمام الدّورة 64 للجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيـــها

السيد عبد الوهاب عبد الله،
وزير الشؤون الخارجية
(نيويورك، 28 سبتمبر 2009)

الرجاء التثبت عند الاستماع

البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

بسم الله الرّحمن الرحيم

السيد الرئيـــــس،

يطيب لي في البداية أن أُعرب لكم ومن خلالكم للجماهيرية العربية اللّيبية الشّعبية الاشتراكية العظمى الشّقيقة عن أخلص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدّورة الرّابعة والستّين للجمعية العامّة للأمم المتّحدة. ونحن على ثقة بأنّ ما تتحلّون به من خبرة واقتدار سيكون له بالغ الأثر في إثراء أعمال هذه الدّورة وتحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

كما يطيب لي أن أعرب للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان Miguel Descoto Brockmann عن فائق تقديرنا لتميّز أدائه في إدارة أشغال الدّورة السابقة.

ولا يفوتني أن أتوجّه بالشكر والتقدير لمعالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتّحدة لما يبذله من جهود سخية للنّهوض بدور المنظمة الأممية ولتجسيم الأهداف النبيلة التي بُعثت من أجلها في توطيد أركان السلم والأمن وتحقيق الإزدهار في العالم.

السيد الرئيـــــس،

يعيش عالمنا اليوم تحوّلات عميقة ومتسارعة أضفت على العلاقات الدولية أبعادا جديدة أخلّت بالتوازنات والمعادلات التي طالما قامت عليها هذه العلاقات. كما فرضت تحدّيات جسام ورهانات كبرى على أكثر من صعيد، تستوجب تحمّل جميع الأطراف لمسؤولياتها بكل تبصّر وحكمة لمواجهتها وكسبها، ومضاعفة الجهود من أجل بلورة التصوّرات الكفيلة بالتأسيس لعالم أكثر أمنا واستقرارا ونماء ولعلاقات دولية أكثر عدلا وتوازنا وتضامنا.

فلئن حقّقت الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي نشهدها اليوم تقدّما كبيرا في عديد المجالات وفي تقريب المسافات وتحسين نوعية الحياة، فإنّ ذلك لم يمنع من استمرار بؤر التوتّر وتأجّج الصراعات التي مازالت تعصف ببعض مناطق العالم بما تتسبّب فيه من مآس وإذكاء لنزعات التطرّف والعنف. كما أنّ ذلك لم يضع حدّا لمعاناة عديد شعوب الأرض من الخصاصة والجوع والفقر والمرض والمديونية والتخلّف، ولم يحل دون اندلاع الأزمات المالية والاقتصادية التي طالت تداعياتها أغلب دول العالم وأثّرت في نسق نموها الاقتصادي ومخطّطاتها التنموية وأربكت المنظومة الاقتصادية العالمية ولم يقلّص الهوّة الرقمية والتكنولوجية ومختلف مظاهر التفاوت بين البلدان والشعوب. إنّها البعض من مفارقات الوضع العالمي الراهن التي لا تبعث على الارتياح وتتناقض مع القيم والمبادئ التي نسعى جاهدين لتكريسها والتي أنشئت من أجلها منظّمة الأمم المتحدة.

وفي اعتقادنا، فإنّ المجموعة الدولية مدعوّة إلى مضاعفة الجهود للتركيز على تحقيق التنمية المستدامة وتكريس القيم الكونية النبيلة التي بات العالم أحوج ما يكون إليها، كالتعاون والتسامح والتضامن والتآزر باعتبارها السبيل الأمثل لرفع قدرة الدول على التفاعل الإيجابي مع المتغيّرات الدولية ومواجهة تحدّيات الوضع العالمي الراهن، خاصّة وأنّ الصعوبات والتحدّيات التي يطرحها هذا الوضع تتّسم، في إطار واقع العولمة، بالشمولية وتستوجب حلولا جماعية تتحمّل فيها جميع الأطراف المسؤولية.

ولعلّ منظّمة الأمم المتحدة، التي تمثّل أفضل إطار يمكن أن يتيح لنا الاضطلاع بهذه المسؤولية المشتركة، هي كذلك في حاجة أكثر من ذي قبل، إلى مزيد التأقلم مع الأوضاع المستجدّة على الساحة الدولية، لتكون أكثر قدرة على مواكبة التحوّلات والإضطلاع بدورها على أكمل وجه. إن الهيكلة الحالية لمنظّمة الأمم المتّحدة التي أملتها أوضاع نشأتها قبل أكثر من نصف قرن لم تعد تعكس حقيقة المشهد الدولي الجديد.

ويستحثّنا هذا الواقع على ضرورة تسريع وتيرة المسار الإصلاحي للمنظمة، الذي تمّ رسم خطوطه العريضة منذ سنوات، بما يتلاءم ومقتضيات الوضع العالمي وبما يسهم في تمكينها من مواصلة أداء رسالتها.

ونحن نأمل أن تتوصّل المجموعة الدولية إلى إدخال الإصلاحات الضرورية على هياكل المنتظم الأممي لا سيّما فيما يتعلّق بتوسيع مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة على أدائه ومزيد تفعيل دور الجمعية العامّة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع إدراك الحاجة الملحّة إلى التوصّل إلى أوسع توافق ممكن بين الدّول الأعضاء حول القضايا العالقة في هذا الملفّ.

السيد الرئيـــــس،

إنّ الأوضاع العالمية، على تعقيداتها وتداخلها، لن تزيدنا إلا تمسّكا بمنظّمة الأمم المتّحدة وبالمبادئ التي قامت عليها باعتبارها الإطار الأمثل لتنسيق جهودنا وتوحيدها في التعامل مع القضايا المطروحة ومواجهة التحدّيات الماثلة وإصلاح نظام العلاقات الدولية من خلال العمل على تكريس المبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتّحدة وإيجاد حلول ناجعة للقضايا العالقة والحدّ من مخاطر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ودعم أطر التعاون والشراكة المتضامنة، في إطار مقاربة أكثر شمولية تقوم على الربط المتين بين السلم والأمن والتنمية.

إنّ تعزيز التقارب والتضامن بين بلدان العالم يبقى في تقديرنا أحد أسمى أهداف المنظّمة الأممية.

وباعتباره الأساس الذي يتعيّن أن تقوم عليه المنظومة الجديدة للعلاقات الدولية، فإنّه يستوجب منّا اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، العمل على نشر ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر واحترام الخصوصيات الثقافية والرّموز الدينية لتأسيس علاقات بنّاءة بين الدول والشعوب تقوم على الوسطية والاعتدال ورفض التطرّف والعنف والتعصّب بجميع أشكاله.

وقد بادرت تونس منذ عدّة سنوات إلى طرح عديد المبادرات الرامية إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف النبيل من ذلك اعتماد عهد قرطاج للتسامح سنة 1995 ونداء سيادة الرئيس زين العابدين بن علي حول بيداغوجية التسامح ونداء تونس للحوار بين الحضارات سنة 2001 وإحداث كرسي الرئيس بن علي لحوار الحضارات والأديان بالجامعة التونسية. وقد كان آخر هذه المساهمات اعتماد إعلان القيروان من قبل المؤتمر الدولي حول حوار الحضارات والتنوع الثقافي، الذي انعقد في جوان 2009 بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو – والمنظمة الدولية للفرانكفونية، بمناسبة الاحتفال بمدينة القيروان عاصمة للثقافة الإسلامية لسنة 2009.

وتواصل تونس المشاركة بفعالية في أنشطة مبادرة تحالف الحضارات التي أطلقتها تركيا وإسبانيا من أجل تعميق الفهم والاحترام المتبادلين بين الشعوب.

السيد الرئيـــــس،

إنّ واقع العولمة بمشاكله المتعدّدة وتحدّياته الكبيرة يستدعي منّا أيضا العمل على الإحاطة الدائمة بشبابنا والإنصات المتواصل لمشاغله حتى نحميه من كل أشكال الإقصاء والتهميش ونقيه من مخاطر الانغلاق والتطرف وننأى به عن تيّارات التسيّب والاغتراب ونرسّخ لديه ثقافة التسامح والاعتدال والوسطية.

وانطلاقا من المكانة الخاصّة التي أوليناها للشّباب في تونس باعتباره ثروتنا الحقيقية وسند الحاضر وركيزة المستقبل، فقد حرصنا على تجذير روح المسؤولية لدى هذه الفئة وتحفيزها على الإسهام من موقع الفعل والمبادرة في الحياة العامّة والمشاركة في رسم التوجّهات والأهداف المستقبلية للبلاد.

ووفق هذه الرؤية، ومن منطلق تجربتنا في التعامل مع مشاغل الشباب وتطلّعاته، فقد دعا سيادة الرئيس زين العابدين بن علي إلي وضع سنة 2010 تحت شعار "السنة الدولية للشباب" وإلى عقد مؤتمر عالمي للشباب برعاية منظمة الأمم المتّحدة وبالتعاون مع المنظّمات الدولية المعنية، يحضره الشباب من كلّ أنحاء العالم ويفضي إلى إصدار ميثاق دولي يشدّ شباب العالم إلى القيم الكونية المشتركة .

وأملنا وطيد في أن تسهم هذه المبادرة في تعميق الوعي بالمنزلة التي يجب أن يحظى بها الشباب في مجتمعاتنا حتى نجعله طرفا فاعلا في إنجاح مسيراتنا التنموية، وبالدور الذي ينبغي أن يضطلع به شباب العالم في تعزيز الحوار وتعميق التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب على أساس القيم الكونية والمبادئ الإنسانية النبيلة التي لا تختلف حول جوهرها الثقافات والحضارات، كالتسامح والإعتدال واحترام الآخر ونبذ كافة أشكال العنف والتطرّف والتمييز وثقافة المواطنة والتضامن والسلم والتواصل وروح المبادرة والبذل والعطاء والتطوّع وحماية البيئة.

وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد المنظمات الإقليمية العربية والإفريقية والإسلامية وحركة عدم الانحياز. ونحن نتطلع إلى مساندتكم ودعمكم لها قصد إستصدار قرار من الجمعية العامة في دورتها الحالية لتجسيمها.

السيد الرئيـــــس،

إنه رغم الجهود الوطنية والدولية العديدة المبذولة منذ عدّة سنوات للتصدّي لظواهر الإرهاب والتطرف واحتوائها فإنّها مازالت تمثّل تهديدا للسلم والأمن والإخاء في العالم. وقد كنّا دعونا في عديد المناسبات إلى ضرورة اعتماد مقاربة شاملة في مواجهة هذه المخاطر التي لا تستثني أحدا، تأخذ في الاعتبار أسبابها والحلول العادلة والدائمة للقضايا الدولية العالقة وتقليص مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش في العالم ومكافحة التيارات الفكرية المتطرفة التي تنظّر للتعصّب والانغلاق والكراهية.

وإنّ تونس، التي كانت من أوائل الدول التي نبّهت إلى مخاطر هذه الظاهرة منذ بداية التسعينات، تجدّد اليوم نداءها من أجل عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب تلتزم بها كافة الأطراف.

السيد الرئيـــــس،

إنّ تونس، ومن منطلق وفائها لأبعاد انتمائها وحرصها على تحقيق أعلى درجة من الاندماج الفاعل في محيطها، تسعى دوما بعزم ثابت إلى إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون القائمة ضمن محيط انتماءاتها الإقليمية.

وإيمانا منها باتحاد المغرب العربي خيارا استراتيجيا لا محيد عنه لتأمين مصالح الشعوب المغاربية ودعم منزلة بلدان المنطقة إقليميا ودوليا في عالم تعدّدت فيه التكتّلات والتجمّعات، لم تدّخر تونس جهدا بالتنسيق مع بقية البلدان المغاربية في سبيل استكمال مسيرة بناء الاتحاد ودفع العمل المغاربي المشترك والعمل على تجاوز الصعوبات الظرفية التي تعترض تقدّم مسيرته، حتى يتبوّأ المكانة التي هو بها جدير على الساحة الدولية ويعزّز قدرة دوله على رفع تحدّيات الحاضر وكسب رهانات المستقبل.

كما تواصل تونس جهودها من أجل دفع العمل العربي المشترك وتفعيل آلياته، فضلا عن تطوير علاقات التعاون والشراكة مع الدول العربية الشقيقة في شتى المجالات، والعمل على تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي العربي المنشود.

السيد الرئيـــــس،

لا تزال عديد القضايا الدولية، وفي مقدّمتها قضية الشرق الأوسط عالقة وتشكّل مبعث انشغال عميق للمجموعة الدولية بسبب انعكاساتها على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

ونودّ من أعلى هذا المنبر تأكيد موقف تونس الثابت والمبدئي في مساندة القضية الفلسطينية العادلة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أراضيه.

وقد سجّلنا بارتياح المواقف الإيجابية الصادرة عن الإدارة الأمريكية بخصوص قضية الشرق الأوسط وعناصر التسوية العادلة والشاملة للصراع وحلّ الدولتين، وما تبع ذلك من مساع وجهود واتصالات لاستئناف مفاوضات السلام.

ونحن نجدّد الدعوة اليوم للمجتمع الدولي وخاصّة الأطراف الراعية لمسيرة السلام إلى تكثيف الجهود لحمل إسرائيل على الكفّ عن سياستها الاستيطانية دون شروط مسبقة حتى يتسنّى استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس القرارات الدولية ومرجعيات العملية السلمية ومبادرة السلام العربية.

ويبقى تحقيق السلام واستتاب الأمن وعودة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط مرتبطا برفع الحصار وإجراءات الإغلاق وغيرها من الممارسات الاستفزازية عن الشعب الفلسطيني واستعادته لحقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة وانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل وما تبقّى من الأراضي اللبنانية.

وفيما يتعلّق بالعراق، فإنّنا نعرب عن تضامننا مع الشعب العراقي الشقيق آملين أن يتجاوز الصعوبات التي مازالت تعترضه ويحقق الوفاق الوطني ويثبت الأمن والاستقرار، حتى يتفرّغ أبناء العراق لإعادة إعمار بلادهم في كنف الوحدة والوئام.

السيد الرئيـــــس،

وفي إفريقيا، فإنّ بؤر التوتّر والنزاعات والصراعات التي شهدتها عديد مناطقها والتي مازال بعضها قائما إلى اليوم، أنهكت القارّة وتسبّبت في هدر طاقاتها واستنزاف إمكانياتها وأثّرت في مسيرتها التنموية وعطّلت نسق نموّها وخلّفت آثارا سلبية مازالت المجتمعات الإفريقية تعاني تبعاتها.

وإزاء هذا الوضع، ومن منطلق شمولية مقاربة الأمن والسلم في العالم، فإنّ المجموعة الدولية والمؤسّسات الأممية وفي مقدّمتها مجلس الأمن الدولي مدعوّة إلى معاضدة جهود الاتّحاد الإفريقي ودوله والوقوف إلى جانب الشعوب الإفريقية لمساعدتها على إعادة الأمن والاستقرار وتجاوز مخلّفات الصراعات والحروب.

ونحن واثقون من أنّ القارّة الإفريقية التي استطاعت تجاوز مرحلة الاستعمار والميز العنصري وقطعت خطوات هامّة على درب الاندماج والتكامل، لقادرة اليوم أن تنهض بأوضاعها وتتخلّص من مشاكلها من خلال التعويل على قدراتها الذاتية في المقام الأوّل وعلى تعاون المجتمع الدولي معها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مجتمعات متوازنة وتعزيز الإجراءات الوقائية التي تمنع تجدّد اندلاع الصراعات وتكرّس الحوار والطرق السلمية لفضّ النزاعات والخلافات.

وانطلاقا من الترابط العضوي بين السلام والأمن والتنمية وحاجة العالم الملحّة إلى تفعيل قيم التعاون والتضامن، تقدّمت تونس بالمبادرة التي اعتمدها المنتظم الأممي في ديسمبر 2002، والداعية إلى إحداث صندوق عالمي للتّضامن لمكافحة الفقر، والتأسيس لتنمية متضامنة بين مختلف الدول.

ونحن نجدّد الدعوة اليوم إلى العمل على تفعيل هذا الصندوق حتى يتسنّى له تقديم المساعدة والعون للدول النامية عموما والإفريقية منها بالخصوص.

وإنّي أغتنم هذه المناسبة لأجدّد الإعراب عن تقدير تونس لجهود الأخ القائد معمّر القذّافي قائد الثورة الليبية، رئيس الاتحاد الإفريقي، من أجل تعزيز الأمن والسلم ودفع مسار التنمية في القارّة الإفريقية حتى تتبوّأ المكانة التي هي بها جديرة وتتمكّن من الإسهام من موقع الفعل والمبادرة في الشؤون الدّولية بما يضفي المزيد من العدالة والتّوازن على العلاقات الدّولية ويحقّق تمثيلا جغرافيّا متكافئا في منظمة الأمم المتّحدة، من أجل عالم يسوده الأمن والسلام وتتعزّز فيه قيم التعاون والوفاق والتضامن.

السيد الرئيـــــس،

وعلى صعيد آخر، واعتبارا لعراقة وثراء الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية بين تونس وأوروبا، فإنّ بلادنا تحرص دوما على دعم علاقاتها مع جميع الدول المُنتمية إلى هذا الفضاء، حيث تشهد علاقات تونس بالاتحاد الأوروبي تطوّرا ملحوظا يُجسّده حرص الجانبين على الارتقاء بعلاقاتهما إلى مرتبة الشراكة المتقدمة بما سيفتح آفاقا رحبة أمام مزيد تعميق هذه العلاقات على كافّة الأصعدة وتوسيعها ويعزّز مجهودات بلادنا من أجل تحقيق اندماج أرفع في محيطها الإقليمي والدولي.

ويظلّ الفضاء الأورومتوسطي من أهم محاور اهتمام سياسة تونس الخارجية حيث تساند بلادنا المبادرات والآليات الهادفة إلى تعزيز السلم والنهوض بالتنمية في المنطقة المتوسطية إيمانا منها بأهمية بناء فضاء متوسطي يسوده الأمن والاستقرار والازدهار على أساس الشراكة المتكافئة والمصالح المشتركة. ومن هذا المنطلق، فإنّ تونس تحرص دوما على الإسهام الفاعل في إنجاح مسار الاتحاد من أجل المتوسط لما فيه خير شعوب المنطقة.

كما تعمل تونس على تطوير أواصر الصداقة وتوسيع مجالات التعاون وإثرائها مع بلدان القارتين الأمريكية والآسيوية لإقامة شراكة متضامنة تؤسّس لمرحلة جديدة في هذه العلاقات بما يحقّق مصالح كافّة الأطراف ويقرّب بين شعوبها ويسهم في تعزيز مقوّمات السلم والاستقرار وتحقيق التقدّم والازدهار في العالم.

السيد الرئيـــــس،

إنّ شعوب المعمورة، تحتاج وبشكل ملح إلى بيئة سليمة والحفاظ عليها توقّيا من العواقب الوخيمة التي تحذّر منها مختلف الدراسات والتقديرات. فالتغيّرات المناخية تسبّبت في خسائر اقتصادية فادحة للمجموعة الدولية.

ومساهمة منها في مواجهة التحدّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها التغيّرات المناخية، احتضنت تونس في نوفمبر 2007 ندوة دولية حول "التضامن الدولي من أجل وضع استراتيجيات لحماية منطقتي إفريقيا والمتوسّط من التغيّرات المناخية". كما احتضنت بلادنا الاجتماع الإفريقي الإعدادي لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأممية حول مكافحة التصحّر وذلك بهدف مزيد التنسيق بين الدول وحشد الدعم لمساعدة الدول الإفريقية المتضرّرة على مجابهة ظاهرة التصحّر وتدهور الأراضي والنهوض بالبحث العلمي في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، فإنّنا ندعو إلى تكثيف الجهود من أجل الالتزام الكامل بما تمّ الاتّفاق عليه خلال الاجتماع رفيع المستوى حول التغيّرات المناخية وخاصّة ما يتعلّق بإنجاح مؤتمر الأطراف الخامس عشر لمعاهدة الأمم المتحدة للتغييرات المناخية المزمع عقده بكوبنهاغ في ديسمبر 2009، والذي يشكّل حدثا هامّا يتعيّن على المجموعة الدولية استغلاله لتحقيق نتائج هامّة على غرار التوصّل إلى اتّفاق بشأن الصيغة النهائية للمعاهدة التي ستعوّض بروتوكول كيوتو.

السيد الرئيـــــس،

لقد سخّرت تونس كافّة جهودها وطاقاتها خلال العشريتين الماضيتين للارتقاء إلى مصاف الدول المتقدّمة ضمن رؤية مستقبلية متبصّرة أرسى دعائمها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وشملت كافّة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتجلّت في الإصلاحات العميقة التي أفضت إلى تعزيز البناء الديمقراطي ودعم ثقافة حقوق الإنسان فكرا وممارسة وتكريس الحريات العامة وتشريك كافّة مكوّنات المجتمع التونسي في المسار السياسي للبلاد في إطار دولة القانون والمؤسسات. وإنّ تونس لعاقدة العزم على المضيّ قدما في مسيرة التطوير والتحديث لتعزيز قدرتها على مواكبة التحوّلات العالمية والإسهام الفاعل في بناء عالم يسوده السلم والاستقرار وفي إرساء علاقات دولية أكثر توازنا وتضامنا.

السيد الرئيـــــس،

أوّد في الختام التأكيد مجدّدا أنّ نجاح جهود دولنا لتحقيق التنمية وتطوير علاقات التعاون بينها يبقى رهين توفّر مناخ عالمي يسوده الأمن والاستقرار والعدالة. وإذ تجدّد تونس تمسّكها بقيم السلم وبمبادئ الشرعية الدولية لإيجاد حلول عادلة ودائمة للقضايا الدولية العالقة، فإنها تشدّد على ضرورة العمل على تعزيز قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل في علاقات البلدان والشعوب وعلى مدّ جسور التواصل والحوار بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان.

وشكرا على حسن الإصغـــــــاء